ونظن ظنّا كاليقين أن تشعّب ظاهرة الإعراب واشتمالها على المظهرين الآنفي الذكر هو الذي يفسّر اختلاف المحدثين إزاءها شقين (بين منكر ومقرّ بكونها أعلاما على معان). ولكأنّ كل فريق تمسّك بجانب من الظاهرة وبنى عليها فرضه، ولكنّهما عجزا عن صياغة فرض يفسّرها تفسيرا غير متناقض حسبما أسلفنا من شروط صياغة النظرية العلمية. ونحن مطالبون بتقديم هذا الفرض الشامل لكلّ جوانب الإعراب حتى يستقيم دفاعنا عن موقف القدماء.

سننطلق في البحث عن هذا الفرض المفسّر لموقف القدماء من مفارقة لاحظناها في مواقف المحدثين. فقد بدا لنا أن المحدثين سواء في ذلك المقرّ لموقف القدماء أوالمنكر له، يتفقون رغم اختلافهم الظاهر في منطلق أساسي يجمع بينهم. إنّه مضمون كلمة معنى. فالفريقان طلبا للمعنى محتوى مقاميا يطابق مظهرا واضحا من مظاهر التجربة البشرية على النحو الذي تشير إليه أسماء الأعلام أو الكلمات الأخرى التي تشابهها في هذه الناحية نحو التأنيث والتثنية والجمع الخ. . . [1]

وقد كان هذا المضمون الحدسي لكلمة معنى وراء دعوة ابراهيم مصطفى إلى اعتبار الرفع علم الإسناد. ويدلّك على صحّة زعمنا أنّه اتخذ من اشتراك الفاعل والمبتدإ في الرفع حجّة برّر بها التسوية بين الوظيفتين النحويتين في قولك: ظهر الحق والحق ظهر. فلمّا اختلفت العلامة الإعرابية عند دخول الناسخ على الجملة الإسمية وأصبح المسند إليه منصوبا دون أن يتغيّر المعنى المقامي المحصّل أو النهائي قال إن الفتحة لا تدلّ على شيء وإنّها الحركة المستحبة عند العرب في أواخر كلمهم.

أمّا أصحاب الموقف الثاني فقد أنكروا أن تكون علامات الإعراب أعلاما على معان بمقتضى نفس المضمون الفعلي لكلمة معنى كما يدلّ على ذلك تواتر نفس الحجج بينهم.

---

1 ابراهيم مصطفى: إحياء النحو ص هـ.